مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9645

الأربعاء، 5 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد هوانغ	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زابولوتسكايا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة تشاندا
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيدة ديم لا بيل
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فيرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة وو
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة 24 أيار/مايو 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشارة الخاصة والرئيسة بالنيابة لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (S/2024/408)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

توجيه الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد بيدرو كوميساريو أفونسو، الممثل الدائم لموزامبيق، على عمله رئيساً لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن بالغ التقدير للسفير أفونسو وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة 24 أيار/مايو 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشارة الخاصة والرئيسة بالنيابة لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (S/2024/408)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة آنا بييرو لوبيس، المستشارة الخاصة والرئيسة بالنيابة لفريق التحقيق المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2379 (2017)، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/408، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 24 أيار/مايو 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشارة الخاصة والرئيسة بالنيابة لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بييرو لوبيس.

السيدة بييرو لوبيس (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أقدم اليوم التقرير الثاني عشر (انظر S/2024/408) لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وتماشياً مع القرار 2697 (2023)، الذي مدد ولاية المستشار الخاص وفريق التحقيق حتى 17 أيلول/سبتمبر 2024 فقط، شرع الفريق في أعماله للانسحاب التدريجي والتصفية لضمان انسحاب منظم من العراق بحلول ذلك التاريخ. في الوقت نفسه، يواصل الفريق تنفيذ أنشطته الموكلة إليه بموجب القرار 2379 (2017). ويجري ذلك بالتنسيق الوثيق مع حكومة العراق والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة.

ومنذ تعييني، اجتمعتُ بانتظام مع رئيس لجنة التنسيق الوطنية بصفته الممثل المعين لحكومة العراق. وقد تواصلت مع السلطات العراقية الأخرى، ولا سيما السلطة القضائية، التي ساهمت بشكل كبير في تحقيقاتنا وجهودنا لجمع الأدلة. والتقيت بالناجين وبمنظمات المجتمع المدني المحلية. وكانت جميع الجهات المعنية حريصة على تكثيف التعاون قبل انتهاء الولاية، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم الأدلة والمواد والتحليلات الأخرى، فضلاً عن بناء القدرات.

واستناداً إلى تلك المشاركة، وضع الفريق جدولاً زمنياً للعمل يتضمن تواريخ محددة للتنفيذ المقرر للأنشطة المتبقية الصادر بها تكليف. وقد لقي الجدول الزمني، الذي يجري تنفيذه حالياً، ترحيباً بوصفه مثالاً على التخطيط الواضح والشفاف ودليلاً إرشادياً للمرحلة النهائية من الولاية. وتجري هذه الأنشطة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واختصاصات الفريق. وقد سُلط الضوء على أهمية الإطار القانوني المتفق عليه أثناء جميع الاجتماعات التي عقدتُها مع السلطات العراقية، ولا سيما الفقرتان 27 و 28 من الاختصاصات. وتنصان على أن تكون السلطات العراقية المختصة هي الجهة المستفيدة الأساسية من الأدلة والمواد الأخرى والتحليلات، وأن يتقاسم الفريق الأدلة وفقا لسياسات الأمم المتحدة وأفضل الممارسات والقانون الدولي

ذي الصلة، بما في ذلك القانون والقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ووفقا لهذا الإطار القانوني، بُذلت الجهود لإعادة الأدلة إلى السلطات العراقية بصيغة رقمية بعدما قام الفريق بتوحيدها وتعزيزها أثناء جمع ما بحوزته من أدلة.

وفي آذار/مارس، أعاد الفريق 28 تيرابايت من الأدلة إلى القضاء العراقي، وهو ما يمثل غالبية الأدلة التي يحتفظ بها الفريق والتي يبلغ حجمها 40 تيرابايت. وقبل يومين، في 3 حزيران/يونيه، أعيدت أيضا شريحة أخرى تتألف من أدلة جُمعت من مجموعة من السلطات العراقية الأخرى. واشتملت أيضا على معلومات إلكترونية ومفتوحة المصدر جمعها الفريق. وأخيرا، فإن الأدلة التي جُمعت من سلطات إقليم كردستان جاهزة للتسليم وستُعاد إلى تلك السلطات في الأيام المقبلة أيضا.

وقد جُمع بعض هذه الأدلة التي أُعيدت بفضل التعاون الوثيق بين الفريق والسلطات العراقية، كما هو الحال عند حفر مقبرة جماعية معا وجمع الأدلة المادية أو الحصول على البيانات من الأجهزة الرقمية المضبوطة التابعة لتنظيم داعش التي تحتفظ بها السلطات العراقية، بدعم تقني من الفريق، أو أيضا من خلال رقمنة ملايين السجلات الورقية المتعلقة بتنظيم داعش المخزنة في المحاكم الجنائية في جميع أنحاء البلد.

وما فتئ الفريق أيضا يقدّم بشكل فعال مواده وتحليلاته إلى القضاء العراقي إلى جانب الأدلة الأساسية. وتشمل الأدلةَ التي جمعها الفريق وأنتجها في الأصل. وهي نتاج تحقيقات الفريق وأتاحت له أن يخلص في تقييمه، تمشيا مع ولايته، إلى أن الأعمال التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وسُلم تقرير تحليلي عن ديوان بيت المال، أو إدارة خزينة تنظيم داعش، إلى القضاء العراقي في شهر شباط/فبراير. كما سُلّم تقرير تقييم الحالة عن مذبحة أكاديمية تكريت الجوية قبل يومين، أي في 3 حزيران/يونيه. وأُعد تقرير تحليلي عن الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال وضد التركمان الشيعة لتسليمه خلال الأيام المقبلة. وأخيرا، ستقدَّم أدلة إضافية ومواد وتحليلات أخرى إلى السلطات العراقية بحلول 17 أيلول/سبتمبر.

ووفقا لما اتُّفق عليه مع السلطات العراقية، أعطى الفريق أيضا الأولوية لتنفيذ أنشطة بناء القدرات. واستمر ذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجالات التنقيب عن المقابر الجماعية وتحديد هوية الضحايا ورقمنة السجلات المتعلقة بتنظيم داعش وحفظها والاستدلال الرقمي الجنائي وحماية الشهود ودعمهم. ومن المقرر في برنامج عمل الأسابيع المتبقية المقبلة إنجاز 40 نشاطا آخر، مع التركيز على جعل مساهمة الفريق في تلك المجالات قابلة للاستمرار. فعلى سبيل المثال، سيستفيد هذا الشهر فريق متخصص تعينه حكومة العراق من تدريب سيقدَّم بشأن برامجيات ونظم إدارة الأدلة المتاحة تجاريا والذي يمكن للسلطات العراقية المختصة تكييفه للمساعدة في إدارة الأدلة التي يقدمها الفريق.

وأود أيضا أن أشير إلى أن الفريق، على مدى السنوات الست الماضية وبالتعاون مع السلطات العراقية المختصة، نقب في 67 مقبرة جماعية وأتاح 18 مليون صفحة مرقمنة من السجلات الورقية المتعلقة بتنظيم داعش واستخرج البيانات من عدد كبير من الأجهزة الرقمية المضبوطة التابعة للتنظيم.

وواصل الفريق أيضا الاستجابة للطلبات الواردة من السلطات القضائية للدول الثالثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير دعما لتحقيقاتها ومحاكماتها الوطنية. وطلب حتى الآن ما مجموعه 20 دولة ثالثة المساعدة، مع تسجيل 246 طلبا واردا في المجمل. ولا يزال نحو 67 طلبا قيد النظر. وقد استعرضها الفريق مؤخرا وأُعطيت لها الأولوية بهدف إنهاء أكبر عدد ممكن منها قبل انتهاء الولاية.

وفي كانون الثاني/يناير، أدانت المحكمة الجنائية المركزية في لشبونة، البرتغال، عضوا عراقيا في تنظيم داعش على خلفية ارتكابه جرائم حرب في الموصل، مستندة إلى حد كبير إلى الأدلة التي قدمها الفريق بالتعاون الوثيق مع القضاء العراقي. وشملت شهادات أدلى بها

13 من الناجين والشهود عبر الفيديو من العراق ونسخا من قضية معلقة أمام محكمة في الموصل. وهذا مجرد مثال واحد من بين أمثلة عديدة تعكس دعم النظراء في الجهاز القضائي العراقي الفريق استجابة للطلبات الواردة من السلطات القضائية للدول الثالثة. ويدل على الدور الحاسم الذي سيقوم به العراق في ضمان مساءلة تنظيم داعش عالميا بعد انتهاء الولاية.

ومن الناحية الإدارية، يشمل الخفض التدريجي للفريق وتصفيته إغلاق مكاتبه والإدارة السليمة لموارده البشرية وأصوله. ولا يزال ذلك مستمرا.

وقد بدأ إعداد سجلات الفريق ومحفوظاته، التي تشمل السجلات الإثباتية وغير الإثباتية، في إطار عملية الخفض التدريجي والتصفية وأيضا بهدف ضمان نقلها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بحلول 17 أيلول/سبتمبر. ويجري ذلك وفقا للاختصاصات واسترشادا بتقرير الأمين العام المؤرخ 15 كانون الثاني/يناير (S/2024/20).

وكانت أهمية الحفاظ على تلك المحفوظات وحفظها وإدارتها في صميم مناقشاتي مع رئيس لجنة التنسيق الوطنية. وكما هو مبين في تقريري، فقد أُقر في تلك المناقشات بأن السلطات العراقية المختصة ستحتفظ بالأدلة الأصلية في العراق وتتولى حفظها وتخزينها وإدارتها، وهي أدلة سيسلمها الفريق إلى السلطات بما يتماشى مع الاختصاصات. وستوجَّه للاستخدام في المحاكمات الجنائية المحلية وتحقيق المساءلة على الصعيد الوطني. وجرى الإقرار أيضا خلال تلك المناقشات بأن الأمانة العامة للأمم المتحدة ستحتفظ بنسخة من الأدلة الأصلية لإدراجها في سجلاتها ومحفوظاتها، إلى جانب أدلة أخرى جمعها الفريق في الأصل وغيرها من المواد والتحليلات التي أعدها. وستُحفظ وتخزَّن سجلات الأمم المتحدة ومحفوظاتها بطريقة تضمن بقاءها محمية ويمكن الوصول إليها، وفقا لسياسات الأمم المتحدة بشأن التصنيف والوصول.

والتقرير الثاني عشر هو آخر تقرير كُلف الفريق بتقديمه إلى المجلس، وهذه آخر إحاطة شفوية متوقعة، استنادا إلى قرار مجلس الأمن 2697 (2023). وعليه، أود أن أشير إلى أثر الفريق والإرث العام الذي سيخلفه. وقد تم الاعتراف بذلك الإرث وأهمية الحفاظ عليه في كل اجتماع تقريبا حضرته خلال الأسابيع القليلة الماضية، بما في ذلك مع السلطات العراقية.

وفي هذا الصدد، من المهم التذكير بأن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لإعلان تنظيم داعش نفسه خلافة. رغم انقضاء عشر سنوات، لا تزال الدعوات إلى المساءلة قائمة من أجل محاسبة المسؤولين عن الجرائم الدولية التي ارتكبوها في العراق.

وبناء على تكليف المجلس، ساعد الفريق في الاستجابة لتلك الدعوات عبر تقييم وقائعي وقانوني يخلص إلى أن الأعمال التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق بين عامي 2014 و 2017 ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. إن الأدلة التي جمعها الفريق ودرسها، إضافة إلى المواد والتحليلات الأخرى التي قدمها، رصيد نافع وقيم. فهذه محصلة عملنا خلال الأعوام الستة المنصرمة، والذي شمل جمع إفادات الشهود ودعم عملية فتح المقابر الجماعية وتحديد هويات الضحايا وتحويل السجلات المتعلقة بداعش إلى نسخ رقمية واستخراج البيانات من الأجهزة الرقمية المصادرة من تنظيم داعش واستخدام تقنيات استخباراتية في جمع معلومات مستمدة من مصادر علنية لتعقب محتوى داعش على الإنترنت وتحليله بالاستدلال الجنائي. وجرى دمج مجمل تلك المواد الآن في أرشيف رقمي مركزي واحد منظم بأسلوب يتيح تصفحه بيسر. والأهم من ذلك أنه تم إرساء تسلسل عهدة لتلك الأدلة يتوافق مع المعايير الدولية لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة منها في الإجراءات القضائية. وستبقى هذه الحصيلة متاحة بعد انتهاء ولاية الفريق، وقد تستعين بها الدول الأعضاء، بما فيها العراق، في المستقبل لمحاسبة مجرمي داعش على ما اقترفوه من جرائم دولية في العراق.

والموظفون العاملون مع الفريق من العوامل المهمة التي ساعدت في جمع ذلك الإرث. إنهم مختصون من كافة أنحاء العالم وشتى مجالات الخبرة المتنوعة، بيد أنهم يتشاركون الالتزام بتعزيز المساءلة.

ومنهم الموظفون العراقيون الذين كان دورهم لا غنى عنه في إنجاز الأنشطة الموكلة للفريق. وسعى الفريق إلى تطوير مهاراتهم حتى يتمكن العراق من الاستفادة منه تلك المهارات في المستقبل. واتبع الفريق نفس المنطق القائم على نقل القدرات وتعزيز استدامتها في تقديمه المشورة التقنية والتدريبات والمعدات إلى السلطات العراقية ومنظمات المجتمع المدني المحلية طيلة فترة الولاية. وقد أهلها ذلك إلى المضي في اتخاذ خطوات متقدمة في المجالات ذات الصلة بعملها ومساءلة تنظيم داعش.

في الختام، أود التذكير بأن طلب حكومة العراق في عام 2017 وإنشاء مجلس الأمن للفريق استجابة لذلك، قد مهدا الطريق لمسيرة عمل استمرت ست سنوات، أتاحت للفريق تقديم تقييم قانوني يفيد بأن الأفعال التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق قد ترقى إلى جرائم دولية. كانت ست سنوات من العمل الوثيق مع السلطات العراقية وأصحاب المصلحة الآخرين لتنفيذ التفويض – ست سنوات من العمل مع الناجين وأسر الضحايا والطوائف المتضررة، من المسيحيين والكاكائيين والشبك والشيعية والسنة والتركمانيين والأيزيديين. أود أن أستغل الكلمات التي سأختم بها إحاطتي للإشادة بمستوى دعمهم والعون الذي قدمه أشخاص من تلك الطوائف عبر مبادرتهم بتقديم شهاداتهم والبوح بقصصهم المفجعة وذكرياتهم الموجعة. إنهم، من نواحٍ كثيرة، يشكلون جزءا لا يتجزأ من إرث الفريق، ويمثلون الدافع وراء ضرورة استمرار مساعي مساءلة تنظيم داعش عن الجرائم الدولية التي اقترفها في العراق. وذلك أمر بالغ الأهمية، ليس فقط لمحاسبة مرتكبي تلك الجرائم، بل كما أكد المجلس في عام 2017 لضمان التحقيق الكامل لمصالح الناجين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة بييرو لوبيس على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئ جمهورية كوريا على توليها الرئاسة لشهر حزيران/يونيه، وأن أشيد بموزامبيق على قيادتها الممتازة لأعمالنا خلال شهر أيار/مايو.

وأود أن أرحب بالمستشارة الخاصة ورئيسة فريق التحقيق بالنيابة السيدة بييرو لوبيس. وأشكرها على إحاطتها وعلى ما بذلته وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من جهود للعمل مع حكومة العراق لضمان إنهاء عمل فريق التحقيق بسلاسة. وأرحب أيضا بحضور ممثل العراق هذه الجلسة.

مع اقترابنا من انتهاء ولاية فريق التحقيق في أيلول/سبتمبر، من الأهمية بمكان التفكير مليا في ما حققه على مدى السنوات الست الماضية. ويتضمن ذلك الجمع الهائل لأدلة على فظائع داعش ورقمنتها لتسهيل الوصول إليها والبحث فيها بشكل هادف؛ ودعم الإجراءات القضائية في 20 ولاية قضائية أفضت إلى 15 حكما بالإدانة؛ وفتح المقابر الجماعية، مما سهل إعادة الرفات إلى أسر الضحايا. وقد أمكن تحقيق ذلك كله بفضل التعاون الوثيق بين فريق التحقيق والسلطات العراقية والتزام الناجين الشجاع والراسخ بتقديم شهاداتهم وتوثيق الفظائع التي حدثت. إن السعي لتحقيق العدالة في تلك الجرائم الشنيعة هو ما حدا بالمملكة المتحدة إلى دعم إنشاء فريق التحقيق في عام 2017 مع العراق. ونعتقد أن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به.

مع اقتراب الأشهر الأخيرة من ولاية فريق التحقيق، نشجع المستشارة الخاصة وحكومة العراق على تكثيف التعاون لكفالة إنهاء عمل الفريق بيسر وفاعلية. كما نشجع فريق التحقيق على إطلاع العراق على الأدلة حيثما تيسر ذلك، ومواصلة بناء القدرات لضمان استعداد السلطات العراقية للاستمرار في جهود المساءلة بعد أيلول/سبتمبر، وفي ذلك الصدد، نرحب بالملاحظات التي أدلت بها المستشارة الخاصة اليوم. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تظل أدلة فريق التحقيق التي تحتفظ بها الأمم المتحدة متاحة بالكامل لمواصلة دعم الملاحقات القضائية لأعضاء تنظيم داعش لارتكاب جرائم دولية، أينما كانوا.

إن بريطانيا لا تعتبر انتهاء ولاية فريق التحقيق نهاية لمعركة إخضاع داعش للمساءلة. إذ نحيي الذكرى السنوية العاشرة لارتكاب أعمال إبادة جماعية استهدفت الأيزيديين، تظل المملكة المتحدة ملتزمة

بالعمل عن كثب مع حكومة العراق والأمم المتحدة ومجلس الأمن لضمان تحقيق العدالة للناجين، سواء في العراق أو في جميع أنحاء العالم.

السيد فرناندیز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه أول جلسة رسمية نعقدها هذا الشهر، أود أن أهنئ جمهورية كوريا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. ونؤكد لكم، السيد الرئيس، دعمنا الكامل خلال فترة رئاستكم.

ونعرب عن امتناننا لأعضاء المجلس والأمانة العامة والموظفين التقنيين والمترجمين الشفويين وأفراد الأمن على جهودهم لضمان سلاسة العمليات خلال رئاسة موزامبيق في أيار/مايو. كما نشكر السيدة آنا بييرو لوبيس، المستشارة الخاصة والرئيسة بالنيابة لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على إحاطتها وتقديم آخر المستجدات بشأن أعمال فريق التحقيق. ونقدر حضور الممثل الدائم للعراق هذه الجلسة.

تثني موزامبيق على عمل فريق التحقيق في تنفيذ القرارين 2379 (2017) و 2697 (2023)؛ إن القرارين يعززان التزام المجتمع الدولي بمحاسبة داعش على الجرائم المرتكبة في العراق. كما نشيد بالتقدم المحرز في الخفض التدريجي للفريق وتصفيته صوب إنجاز ولاية فريق التحقيق بحلول 17 أيلول/سبتمبر، كما ينص القرار 2697 (2023). ومن الأهمية بمكان أن تنفذ عملية إنتهاء ولاية الفريق بطريقة منظمة تحترم سيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على أراضيه. وفي هذا الصدد، نرحب بمشاطرة الأدلة، التي جمعها وأعدها الفريق في الأساس، مع السلطات العراقية المعنية، وفقا لسياسات الأمم المتحدة وممارساتها والقانون الدولي ذي الصلة، على النحو المنصوص عليه في اختصاصات فريق التحقيق. وتعاون الفريق مع السلطات العراقية في تحقيق ذلك الهدف، على النحو المبين في التقرير (انظر S/2024/408)، جدير بالثناء.

ويجب أن يستمر ضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتي قد تشكل جرائم ضد إنسانية وإبادة الجماعية، على المستوى الوطني حتى بعد إنهاء عمل فريق التحقيق. ولتحقيق هذه الغاية، نؤكد على الحاجة إلى بناء القدرات والتدريب، بما في ذلك القدرات في مجال علم الأدلة الجنائية لتمكين السلطات العراقية من الاستفادة على أفضل وجه من الأدلة التي جمعها الفريق طوال فترة ولايته. ونشجع أيضا الدعم الذي يقدمه الفريق للسلطات العراقية سواء في شكل مساعدة تقنية أو لتنفيذ التشريعات المحلية. وقدرة منظمات المجتمع المدني العراقية على الحفاظ على الأدلة الوثائقية، على النحو المبين في التقرير، تستحق تقديرنا أيضا.

وكان للتعاون بين الفريق والسلطات العراقية، ولا سيما السلطة القضائية، بما في ذلك دعم الدول الثالثة، دور محوري في الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتقديم الجناة إلى العدالة. والدعم الذي قدمه الفريق إلى السلطات القضائية في ألمانيا والبرتغال، وما تحقق من نتائج ملموسة مشار إليها في التقرير، مثال جيد على هذا التعاون.

في الختام، تود موزامبيق أن تشكر فريق التحقيق على مساهمته في تحقيق المساءلة والعدالة والسلام والاستقرار في العراق. ويكمن إرثه في التزامه بالعدالة وحفظ الأدلة وضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويجب الحفاظ على ذلك بعد انتهاء ولايته. فالسعي لتحقيق العدالة ضروري لانتقال العراق من النزاع إلى الاستقرار.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه أول جلسة علنية لهذا الشهر، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا الثابت خلال رئاستكم وأن أهنئ موزامبيق على قيادتها الناجحة في الشهر الماضي. كما أعرب عن خالص امتناني للمستشارة الخاصة بالنيابة لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على إحاطتها الشاملة وأرحب بمشاركة ممثل العراق في جلستنا اليوم.

تبقى مكافحة الإرهاب وضمان مساءلة الجناة أولوية قصوى بالنسبة للجزائر. وفي هذا السياق، فإننا نراقب عن كثب أنشطة فريق

التحقيق في تعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش في العراق. وفي هذا الصدد، أود التركيز على النقاط التالية:

أولا، أود أن أثني على الجهود الدؤوبة التي تبذلها المستشارة الخاصة بالنيابة وفريقها لضمان الانتهاء من ولاية فريق التحقيق بسلاسة وبشكل منظم بحلول 17 أيلول/سبتمبر. ولا غنى عن النهج التعاوني مع حكومة العراق لتعزيز الثقة وإشاعة الاطمئنان فيما يتعلق بالعملية، ولا سيما بالنسبة للضحايا الذين يلتمسون العدالة.

ثانياً، هناك أهمية قصوى لكفالة الشفافية فيما يتعلق بأنشطة التحقيق المتبقية والجداول الزمنية لتقديم الأدلة وبروتوكولات تقديمها. ونشعر بالاطمئنان إزاء عمل فريق التحقيق على نحو منفتح وشفاف مع حكومة العراق، بما في ذلك لجنة التنسيق الوطنية المعينة، طوال مرحلة الخفض التدريجي للفريق وتصفيته.

ثالثاً، إن ضمان حفظ وصون وتخزين جميع السجلات والمحفوظات الإثباتية وغير الإثباتية على النحو السليم يستلزم التعاون الوثيق مع السلطات العراقية المعنية، مع مراعاة أن السلطات العراقية المختصة ستكون المتلقي المقصود الرئيسي للأدلة التي يجمعها فريق التحقيق ويحفظها ويخزنها.

رابعا، لا تزال أنشطة بناء القدرات الرامية لتعزيز القدرات العراقية، لا سيما في مجالات مثل التنقيب عن المقابر الجماعية والأرشفة والاستدلال الرقمي الجنائي وحماية الشهود، ذات أهمية حاسمة مع اقتراب عمل فريق التحقيق من نهايته. ونحث جميع أصحاب المصلحة المعنيين على مواصلة إعطاء الأولوية لهذه البرامج على مدى الأشهر المتبقية من ولاية فريق التحقيق. وسيؤدي القيام بذلك إلى تعزيز التقدم المستدام في المؤسسات والوكالات الحكومية المعنية.

ولولا دعم العراق الثابت وتعاونه في كل مرحلة من مراحل العملية، لما تسنى لفريق التحقيق تقديم هذه الإسهامات. ولا يزال احترام سيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على أراضيه الركيزة الأساسية لعمل فريق التحقيق. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى مواصلة التمسك بهذا المبدأ المقدس مع الاستمرار في بذل جهود لتحقيق المساءلة في المستقبل.

أخيراً، أود أن أؤكد على أن الشراكة المستمرة بين السلطات العراقية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي لا تزال حيوية لدعم المساءلة عن الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): أود أن أبدأ بشكر جمهورية موزامبيق على قيادتها الناجحة لمجلس الأمن في أيار/مايو وبالترحيب بجمهورية كوريا في رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونرحب أيضا بممثل العراق في جلسة اليوم. ونرحب بالسيدة بييرو لوبيس رئيسة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ونشكرها على إحاطتها المفيدة. ونقدر أيضا شجاعتها في اتخاذ قرار قيادة الفريق الآن، بعد سنوات من التظاهر بالنشاط بقيادة رجال يزعم أنهم أذكياء وقدموا إحاطات للمجلس في مناسبات عديدة. لقد حان الوقت الآن للوفاء فعليا بولاية فريق التحقيق واستكمال عمله. ويحدونا الأمل في أن يبذل فريق التحقيق، بقيادة السيدة بييرو لوبيس، كل ما في وسعه للاقتراب من الوفاء بمهمته الرئيسية – وهي تسليم جميع الأدلة التي جُمعت خلال عمله إلى العراق. نحن ندرك أن هذه ليست مهمة سهلة، لا لأن الفريق في الشوط الأخير على طريق إنهاء عمله ولكن بسبب الإخفاقات النظمية من جانبالإدارة السابقة للفريق. وسنعود إلى هذه المسألة.

إن الاتحاد الروسي يولي أهمية كبيرة لمسألة تقديم الإرهابيين إلى العدالة. وفي هذاالصدد، نعتقد اعتقادا راسخا أن الدور الرئيسي ينبغي أن تؤديه السلطات والهيئات القضائية للدول التي ارتكب فيها المسلحون جرائمهم. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة لبلدان مثل العراق، حيث كانت لأعمال الإرهابيين عواقب وخيمة في جميع أنحاء البلد.

وفي هذا السياق، نواصل الرصد الدقيق لتنفيذ فريق التحقيق ولايته المتمثلة في دعم الجهود الوطنية لجمع الأدلة المتعلقة بالجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش وحفظها وتأمينها، وفقا لقراري مجلس الأمن 2379 (2017) و 2697 (2023) والاختصاصات التي أقرها المجلس.

ويود وفد بلدي أن يوجه الانتباه إلى تفصيل فني ولكنه مهم – وهو ضرورة مواءمة اسم جماعة داعش الإرهابية في وثائق فريق التحقيق وفي المواقع الإلكترونية ذات الصلة مع قرار مجلس الأمن 2379 (2017)، الذي أنشأ فريق التحقيق. وينبغي عدم تغيير أسماء الكيانات الإرهابية بشكل تعسفي، لا سيما في ضوء إدراجها في النظم القانونية الوطنية.

وبالعودة إلى جوهر المسألة، لم يبدأ ظهور زخم إيجابي في التعاون مع السلطات العراقية إلا في السنة السابعة من عمل فريق التحقيق. وقبل ذلك، ضغطنا لسنوات من أجل حمل المستشار السابق خان على ضمان الشفافية في عمله. لكنه أبقى المجلس في الظلام وضلله، مبررا تقاعسه بشتى الأعذار – البيئة الخطرة، أو سرية التحقيق، أو عدم وجود تشريعات وطنية أو عدم تعاون بغداد المزعوم.

وكما يتضح الآن، بدلا من جمع أدلة فعلية على النشاط الإجرامي لتنظيم داعش، كان السيد خان مشغولا أساسا بالحصول على معلومات من السلطات العراقية نفسها. وأتاح للبلدان الغربية الاطلاع على الأدلة التي جمعها فريق التحقيق. ولم يحصل على إذن العراق بذلك، ولكنه في الواقع أخفى المسعى بكامله عن البلد المضيف. والأكثر من ذلك، حال دون اطلاع العراق على هذه الأدلة.

لقد ذكَّرنا بانتظام كلا من السيد خان والسيد ريتشر بأن مجلس الأمن لم ينشئ فريق التحقيق بموجب الفصل 7 من ميثاق الأمم المتحدة. ومهمته هي تقديم المساعدة الفنية للسلطات العراقية في تحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق. ولم تكن مهمة الفريق أن يحل محل نظام العدالة الوطني ولم يكن له الحق في محاولة فرض أي قرارات على بغداد.

نحن مقتنعون بأنه لو تقيد فريق التحقيق بدقة وإخلاص، منذ بداية أنشطته، بالولاية المسندة إليه، وعمل للحصول على أدلة على جرائم داعش ودعم الجهود الوطنية لسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية العراقية بتزويدها بجميع الأدلة اللازمة بالكامل، لكان النظام القضائي العراقي قد أكمل عملية تقديم الإرهابيين إلى العدالة. ومن المؤسف أن ذلك لم يحدث.

كان المراد أصلاً أن يعمل فريق التحقيق جنبا إلى جنب مع وكالات إنفاذ القانون العراقية، ومساعدتها بالتحليل والدعم التقني في أنشطتها التحقيقية، بدلا من القيام سرا بجمع مواد نرى أنها لا يمكن حتى اعتبارها أدلة في كثير من الحالات بسبب عدم الامتثال للقواعد الإجرائية الأساسية. ونتيجة لذلك، فإن الأدلة الحقيقية الوحيدة لدى فريق التحقيق حتى الآن هي الأدلة التي حصل عليها من العراقيين أنفسهم.

وبالتالي، فإن سنوات من تخريب قيادة فريق التحقيق لولايته الرئيسية أدت إلى عدم معاقبة الآلاف من مقاتلي تنظيم داعش. وقد فر العديد منهم منذ ذلك الحين من العراق ولجأوا إلى بلدان أخرى. وهذه النتائج المريبة لا تقوض مصداقية فريق التحقيق فحسب، بل وأيضا مصداقية المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال العدالة الجنائية بصفة عامة.

بالنسبة لنا، كان مقياس نجاح فريق التحقيق في الجانب الرئيسي من ولايته يتمثل في عدد المحاكمات التي أجريت في إطار الولاية القضائية الوطنية العراقية على أساس أدلة قام الفريق بجمعها وتنظيمها. وللأسف، حتى الآن، بعد سبع سنوات من عمل فريق التحقيق، فإن عدد هذه الحالات هو صفر. ويعني ذلك أن فريق التحقيق قد فشل في مهمته الأساسية. ولم يبق أمامه سوى أقل من ثلاثة أشهر لإنجاز ولايته. والسؤال هو: من الذي سيحاسب على هذا القصور في تنفيذ الولاية؟ لقد ترك القادة السابقون مناصبهم غير راغبين على ما يبدو في تحمل المسؤولية عن نتائج عملهم. ويبدو أن بإمكان المرء أن يحقق مآرب سياسية من خلال تقديم إحاطات جوفاء إلى مجلس الأمن ثم الانتقال إلى مهام أكثر إثارة للاهتمام.

ينبغي للقيادة الحالية أن تبذل كل ما في وسعها لتقديم أكبر قدر من الدعم لبدء المحاكمات العراقية الآن، قبل أن يُسدل الستار على فريق التحقيق. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي تسليم جميع المواد التي تم جمعها إلى السلطات العراقية في أقرب وقت ممكن وبدون شروط مسبقة. ونرجو أن تنجَز هذه المهمة الرئيسية في الفترة المتبقية قبل إنهاء عمل فريق التحقيق، بحلول 17 أيلول/سبتمبر 2024.

يؤمن الوفد الروسي إيمانا راسخا بأن الجرائم الدولية التي ارتكبها إرهابيو تنظيم داعش لا تسقط بالتقادم وأنه يجب معاقبة جميع الضالعين في ارتكابها في إطار النظام القضائي الوطني العراقي.

فيما يتعلق بمكان تخزين المواد التي تم جمعها، فإن الإجابة واضحة لنا. فالفقرة 10 من اختصاصات الفريق، التي وافق عليها مجلس الأمن، تنص على أنه، عند انتهاء ولاية الفريق، تتفق الأمم المتحدة وحكومة العراق على الترتيبات المتعلقة بعهدة النسخ الأصلية من الأدلة والمواد التي جمعها الفريق في العراق وحفظها وخزنها، وكذلك أي مواد وتحليلات أعدها الفريق. وبالتالي، نفترض أنه بعد إنهاء عمل فريق التحقيق، ستحل المسائل المتعلقة بحفظ المواد التي تم جمعها بشكل ثنائي بين الأمم المتحدة والسلطات العراقية، مع الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على أراضيه.

ويجب أن نتذكر أن الأمم المتحدة دُعيت للمساعدة. وينبغي أن تحترم المساعدة التقنية سيادة الدولة المضيفة ومصالحها وقيمها وتقاليدها وخصوصياتها – الثقافية والقانونية والتاريخية والدينية واللغوية.

في الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن حفظ إرث فريق التحقيق. نأمل أن يكون التنفيذ الكامل للولاية أهم ما يتركه الفريق. وللأسف، كان هناك توجه في الآونة الأخيرة نحو إنشاء آليات لتصريف الأعمال المتبقية لتكون بمثابة "نصب تذكارية" لمختلف آليات الأمم المتحدة بعد إنهاء أنشطتها. ولا نعتقد أن هذا هو الوجه الصحيح لإنفاق ميزانية الأمم المتحدة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أبدأ بتهنئة جمهورية كوريا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. ويمكنكم التعويل على الدعم الكامل من وفد الصين. وأود أيضا أن أشيد بموزامبيق على توليها الرئاسة وإتمامها للمهمة بنجاح باهر في الشهر الماضي. وأشكر المستشارة الخاصة بالنيابة السيدة بييرو لوبيز على إحاطتها. وأرحب بحضور الممثل العراقي.

في أيلول/سبتمبر الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار 2697 (2023). وينص القرار على تمديد ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حتى 17 أيلول/سبتمبر 2024 فقط. ونرحب بالتقدم الإيجابي الذي أحرزه الفريق في الأشهر الستة الماضية في الخفض التدريجي والتصفية. ونشجع فريق التحقيق على مواصلة تنفيذ قرارات المجلس وإكمال انسحابه في الوقت المناسب وبطريقة منظمة، استنادا إلى مشاورات مكثفة مع الحكومة العراقية.

ويمثل تسليم الأدلة إلى الحكومة العراقية أولوية في مرحلة الخفض التدريجي. ونشجع الفريق على أن يحيل المجموعة الكاملة من الأدلة إلى الحكومة المضيفة بطريقة منهجية ومن دون تأخير. ومن الضروري أن يتمسك الفريق بالشفافية وعدم التمييز وأن يحصل على موافقة مسبقة من الحكومة العراقية قبل مشاركة الأدلة والمحفوظات مع دولة ثالثة. وفي حالة مشاركة الأدلة والمحفوظات بالفعل مع دولة ثالثة، ينبغي للفريق إبلاغ الحكومة العراقية على وجه السرعة.

بينما تقترب ولاية فريق التحقيق من نهايتها، لا يمكن أن نتوانى في جهودنا لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، ولن يحدث ذلك. فلا يزال العراق في طليعة الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم بناء قدرة العراق على التغلب على الإرهاب وجهوده لصون الأمن الوطني.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أضم صوتي إلى مهنئي موزامبيق على رئاستها الناجحة في أيار/مايو وأتمنى لجمهورية كوريا رئاسة ناجحة جدا لهذا الشهر. وهي تحظى بدعم غيانا الكامل.

وأشكر السيدة بييرو لوبيز، المستشارة الخاصة بالنيابة ورئيسة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على إحاطتها، وأرحب بمشاركة ممثل العراق في جلسة اليوم.

تثني غيانا على فريق التحقيق لعمله في التحقيق في الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش وتوثيقها، وفقا للولاية المسندة إليه من مجلس

الأمن. فقد خلفت الفظائع التي ارتكبتها تلك الجماعة المتطرفة إرثا من الألم والمعاناة الهائلين لشعب العراق والمنطقة عموما. ولا تغطي المساءلة المنشودة من خلال ولاية فريق التحقيق جرائم الماضي فحسب، بل هي حجر زاوية للسلام والاستقرار وسيادة القانون في المناطق المتضررة، فضلا عن كونها رادعا للفظائع المستقبلية. وتقف غيانا بحزم مع المجتمع الدولي في السعي لإخضاع داعش للمساءلة وفي دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة للضحايا والناجين.

وندرك الإسهام الحاسم لفريق التحقيق على مدى السنوات الست الماضية في جمع وحفظ وتحليل الأدلة على الجرائم المرتكبة في العراق وفي تخزين وتنظيم مواد الإثبات. ونلاحظ التقدم المحرز في التحقيقات، بما في ذلك التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد الأقليات.

وتشيد غيانا بجهود فريق التحقيق الرامية إلى ضمان إنجاز ولايته بسلاسة وتعزيز استمرارية عمله. والتعاون المتزايد مع السلطات العراقية خلال فترة الخفض التدريجي هذه مهم بشكل خاص في سياق الجهود الرامية إلى محاسبة عناصر داعش على جرائمهم. ونرحب على وجه الخصوص بالجهود المعززة التي يبذلها فريق التحقيق في مجال بناء القدرات والتدريب والتي تُنفذ بناء على طلب السلطات العراقية وندرك أهمية ذلك في إعدادها لاتخاذ الخطوات التالية الأساسية بشأن عمليات فتح المقابر الجماعية وتحديد هوية الضحايا والأرشفة والرقمنة والاستدلال الرقمي الجنائي وحماية الشهود والدعم النفسي الاجتماعي.

ولا يمكن المبالغة في أهمية تعهد محفوظات الأدلة التي جمعها فريق التحقيق وحفظها وإدارتها. ويجب الحفاظ على هذه السجلات وبقائها متاحة للاستخدام في الإجراءات القضائية مستقبلا. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالتوصية الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في كانون الثاني/يناير 2024 (S/2024/20) بالاحتفاظ بالمحفوظات في الأمانة العامة للأمم المتحدة بطريقة محددة. هذا بالإضافة إلى المتطلبات الأخرى للقرار.

في الختام، بينما تنتهي ولاية فريق التحقيق في غضون بضعة أشهر، يجب أن تستمر الجهود الرامية إلى محاسبة عناصر داعش على جرائمهم.

السيدة ديم لابيل (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أهنئ موزامبيق على قيادتها الفعالة لأعمالنا خلال رئاستها في أيار/مايو. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم فرنسا الكامل لكم خلال رئاستكم لهذا الشهر.

وأود أن أشكر المستشارة الخاصة بالنيابة، السيدة آنا بييرو لوبيز، على عرض التقرير الثاني عشر عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (انظر S/2024/408). وبما أنه التقرير الأخير من نوعه قبل انتهاء ولاية فريق التحقيق، أود أن أشكر المستشارين الخاصين المتعاقبين على رأس الفريق وجميع أفرقتهم على العمل الذي قاموا به. ولم تتول المستشارة الخاصة دورها إلا مؤخرا، ولكننا نشهد بالفعل النتائج الرائعة لعملها. ونشجعها على مواصلة العمل لضمان إنهاء عمل فريق التحقيق بالطريقة الأكثر تنظيما قدر الإمكان.

وأرحب بممثل العراق وأشكره على حضوره وعلى تعاون العراق الحاسم مع المجتمع الدولي ومع فريق التحقيق على مدى السنوات القليلة الماضية من أجل ضمان تحقيق العدالة لجميع ضحايا الجرائم التي ارتكبها داعش في العراق.

بفضل عمل فريق التحقيق في الميدان جنبا إلى جنب مع السلطات العراقية الوطنية والمحلية، أُحرز تقدم كبير نحو كفالة تحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبها داعش. وهكذا، قدم فريق التحقيق إسهاما مهما من خلال جمع مجموعة كبيرة من الأدلة جعلت من الممكن تصنيف أعمال داعش على أنها أعمال قد تشكل جرائم دولية، وفقا للولاية التي أسندها مجلس الأمن إلى الفريق.

ووفقا للتقييم الوارد في التقرير، فإن أعمال التحقيق التي أجريت سمحت بتوثيق الجرائم المرتكبة ضد مختلف الطوائف الدينية والأقليات والجرائم الجنسية والجنسانية والعنف والجرائم المرتكبة ضد الأطفال والجرائم المرتكبة من خلال استخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير التراث الثقافي. وقد أمكن تحقيق هذا التقدم الحاسم بفضل الخبرة والتكنولوجيا

التي استخدمها فريق التحقيق لمنع فقدان أو فساد الأدلة التي تم جمعها، إلى جانب خبرته في مجال الطب الشرعي وجمع العديد من الشهادات بالتعاون مع السلطات العراقية. كما نشيد بالنهج الذي يركز على الضحايا والمنظور الجنساني اللذين اعتمدهما فريق التحقيق في جميع أعماله، إلى جانب تواصله مع المجتمع المدني العراقي.

ومع انتهاء ولاية فريق التحقيق في أيلول/سبتمبر، نؤكد أهمية مواصلة العمل معا لمحاسبة عناصر داعش الذين ارتكبوا جرائم في العراق. ويجب ألا تضيع ثمار العمل الذي قام به فريق التحقيق وفقا للولاية التي أسندها إليه المجلس. ويجب أن تظل الأدلة التي جمعها فريق التحقيق خلال فترة ولايته متاحة، بما في ذلك للدول الثالثة، في نهاية ولايته ويجب الاحتفاظ بها، وفقا لسياسات الأمم المتحدة بشأن التصنيف وإمكانية الوصول. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تستمر جهود التنسيق مع الدوائر ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة بالتشاور مع السلطات العراقية.

إن مكافحة الإفلات من العقاب يجب أن تستمر ويجب تحقيق العدالة للضحايا وأسرهم. ومن المهم تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة، أينما كانوا. وتؤكد فرنسا مجددا التزامها بمكافحة الإرهاب ومكافحة الإفلات من العقاب. فالتهديد الذي يشكّله تنظيم داعش لم يختف. وستواصل فرنسا، بالتعاون مع شركائها، ولا سيما التحالف الدولي ضد داعش، الوقوف إلى جانب العراق في مكافحة الإرهاب.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أبدأ بياني بتهنئة جمهورية كوريا، متمنيا لها كل النجاح في إدارة أعمال المجلس. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأنوه بالعمل الناجح الذي قامت به موزامبيق في الشهر الماضي.

وأشكر السيدة بييرو لوبيز، المستشارة الخاصة بالنيابة ورئيسة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على عرضها للتقرير (انظر S/2024/408) وأرحب بممثل العراق في هذه القاعة.

بعد سبع سنوات من إنشائه وقبل أقل من أربعة أشهر من انتهاء ولايته، نلاحظ أن فريق التحقيق أثبت أنه مثال نموذجي للتعاون مع العراق والدول الأخرى والمنظمات الدولية. وقد عزز عمله، الذي يركز على جمع الأدلة وحفظها وتخزينها، الجهود العراقية الرامية إلى تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة إلى العدالة.

وبموجب القرار 2697 (2023)، مدد مجلس الأمن، استجابة لطلب العراق، ولاية فريق التحقيق للمرة الأخيرة حتى 17 أيلول/سبتمبر. وتعتبر الحوارات البناءة الجارية بين فريق التحقيق والسلطات العراقية لضمان انسحاب منظم، بما في ذلك لجنة التنسيق الوطنية، أساسية لتحقيق هذا الهدف. ومن المسائل الحاسمة الأهمية التي أثارها اختتام ولاية فريق التحقيق مسألة الحفاظ على الأدلة التي تم جمعها وإدارتها واستخدامها في الإجراءات الجنائية. وفي هذا الصدد، تتفق إكوادور في الرأي مع توصيات الأمين العام بأنه يجب على فريق التحقيق، مراعاة للقانون الدولي والاختصاصات واحتراما لسيادة العراق، إعادة الأدلة التي تسلمها من السلطات العراقية وتزويدها بأي أدلة أخرى يمكنه تشاطرها معها. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن السلطات العراقية هي الجهة الرئيسية المتلقية لهذه الأدلة، لأن الأمر متروك لها لمواصلة مهام التحقيق مع المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية ومحاكمتهم. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء مستودع للأدلة داخل الأمانة العامة لضمان بقاء المعلومات السرية محمية سييسر الطلبات المقدمة من العراق والدول الأخرى والناجين ومنظمات المجتمع المدني. وينبغي أن تستمر مساهمة فريق التحقيق في تعزيز قدرات المؤسسات العراقية من خلال تعزيز مبادرات التعاون الفني المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الوطنية.

وفي الختام، تؤكد إكوادور على ضرورة الحفاظ على إرث فريق التحقيق كشهادة على جهود العراق والمجتمع الدولي للحيلولة دون الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبها داعش.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة. ونتمنى لكم النجاح في توجيه مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه ونؤكد لكم دعمنا الكامل. أشكر المستشارة الخاصة بالنيابة،

السيدة بييرو لوبيس، على عرض التقرير الثاني عشر عن عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (انظر S/2024/408)، وأرحب بممثل العراق في الجلسة.

نحن نقدر أيما تقدير عمل فريق التحقيق ومساهمته القيمة في ضمان تحقيق العدالة لجميع ضحايا الجرائم التي ارتكبها داعش على الأراضي العراقية. بفضل جهوده على أرض الواقع، أحرز المزيد من التقدم. ومع بدء خطط فريق التحقيق للخفض التدريجي والتصفية، فإننا نقدر حقيقة أنه خلال هذه المرحلة، تعطى الأولوية لإعداد الأدلة والمواد والتحليلات الأخرى لتسليمها إلى السلطات العراقية المختصة، وفقا للقرارين 2379 (2017) و 2697 (2023) واختصاصات الفريق. ونرحب بحقيقة أن العديد من تلك الأنشطة قد اضطلع بها مع السلطات العراقية ذات الصلة في إطار بناء القدرات والتدريب.

وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية.

أولا، يصادف هذا العام ذكرى كئيبة: مرور 10 سنوات منذ أن أعلن داعش نفسه خلافة، في ذروة حكمه الإرهابي في العراق. سويت بلدات وقرى بالأرض، ومزقت مجتمعات بأسرها، وتركت لتتحمل خسائر فادحة. لقد ألحق الإرهاب، ولا يزال، جراحا غائرة بالمجتمعات المتضررة في العراق وخارجه. وغالبا ما تكون النساء أول الأهداف. وبعد ما يقرب من 10 سنوات، لا يزال هؤلاء الناجون يتوقون إلى العدالة. يجب أن يكون ذلك تذكيرا بأن علينا بذل قصارى جهدنا لكفالة تقديم المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبها داعش في العراق إلى العدالة. إن عمل فريق التحقيق جنبا إلى جنب مع السلطات الوطنية والمحلية العراقية على الأرض بالغ الأهمية لمحاسبة أعضاء داعش على الجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين والمسيحيين والمسلمين الشيعة، وفي بعض الحالات، ضد المسلمين السنة والأكراد والأقليات الأخرى، فضلا عن الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم ضد الأطفال.

ثانيا، نحن نقدر أيما تقدير نهج فريق التحقيق الذي يركز على الناجين وتحقيقاته التي تركز على الجناة. إن توثيق وتقييم حالات الجرائم الجنسية والجنسانية، ولا سيما تلك المرتكبة ضد النساء والفتيات من الأقليات، أمر ضروري لضمان المساءلة، حيث استخدم داعش العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستعباد الجنسي والزواج القسري، كسلاح من أسلحة الإرهاب. يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على تلك الجرائم الخطيرة. الضحايا والناجون يستحقون العدالة. ولذلك، من الضروري تجريم الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية، ولا سيما تلك المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني. ونشجع حكومة العراق على اعتماد تشريع وطني من هذا القبيل في أقرب وقت ممكن. وتشدد سلوفينيا على أن هذا التشريع يجب أن يستبعد تطبيق عقوبة الإعدام، تمشيا مع أفضل ممارسات الأمم المتحدة.

ثالثا، إن المواد والتحليلات التي أعدها فريق التحقيق، في إطار ولايته، أتاحت له أن يخلص إلى أن الأعمال التي ارتكبها داعش في العراق قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. ومن الأهمية بمكان أن تستخدم هذه المواد بفعالية لخدمة التحقيقات والإجراءات الجنائية الدولية، سواء في العراق أو في أماكن أخرى. والسبيل الوحيد الذي يمكننا تحقيق ذلك من خلاله هو ضمان تخزين جميع الأدلة والوثائق الأخرى في سجل محفوظات فعال ويمكن الوصول إليه يكفل إجراء مزيد من التحليل للأدلة التي تم جمعها وقيمتها الإثباتية.

وفي حين أن بعض التحقيقات قد لا تكتمل بحلول نهاية ولاية فريق التحقيق، وقد لا يتم الرد على بعض طلبات المساعدة المتبادلة من دول ثالثة، فإننا ندعو حكومة العراق إلى ضمان استمرار محاكمة الجرائم التي ارتكبها داعش وفقا للقانون الدولي ومبادئ سيادة القانون. إن دعم فريق التحقيق للسلطات العراقية يوفر نقطة يمكن أن تخطو الخطوة التالية انطلاقا منها. ورغم أن ولاية فريق التحقيق تقترب من نهايتها، إلا أن مكافحة الإفلات من العقاب يجب أن تستمر. يجب الحفاظ على إرث فريق التحقيق. وأفضل طريقة للقيام بذلك هي ضمان إمكانية استخدام نواتج فريق التحقيق بفعالية. نحن مدينون بذلك لجميع الناجين، ولجميع الشهود الشجعان الذين تقدموا لتشاطر قصصهم. يجب عدم إغفال قصصهم أو نسيانها، ولا ينبغي تجاهل ذكرى الضحايا

الذين قضوا. وأفضل طريقة لتكريمهم هي محاسبة الجناة، بغض النظر عن مكان وجودهم.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئ جمهورية كوريا على توليها الرئاسة لشهر حزيران/يونيه. ويمكنها أن تعول على دعم مالطة. وأود أيضا أن أشكر موزامبيق على قيادتها للرئاسة في الشهر الماضي. وأشكر السيدة بييرو لوبيس، المستشارة الخاصة والرئيسة بالنيابة لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على تقريرها (انظر S/2024/408) وعلى إحاطتها. كما أرحب بممثل العراق في هذه الجلسة.

توفر هذه الجلسة فرصة مناسبة للتنويه بالعمل المهم الذي قام به فريق التحقيق في مجال العدالة الجنائية الدولية وفي الوفاء بولايته المتمثلة في تعزيز المساءلة عن الأعمال التي قد ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش. ومن الجدير بالذكر أن الفريق أعد مجموعة ثرية من المواد والتحليلات وحدت وقدمت استنتاجات وقائعية وقانونية. ويمكن للدول الأعضاء، بما فيها العراق، وسلطاتها المختصة النظر في هذه الاستنتاجات أثناء عملها محليا لمحاسبة أعضاء تنظيم داعش على الجرائم المرتكبة في العراق. ولذلك، تشيد مالطة بالدور الذي اضطلع به الفريق في دعم جهود المساءلة بالتعاون مع السلطات العراقية. وعلاوة على ذلك، تقدر مالطة النهج الذي يركز على الناجين الذي اعتمده الفريق ونفذه طوال فترة ولايته، فضلا عن وجوده وتعاونه في الميدان. لقد أتاح ذلك للناجين والشهود الفرصة للمساهمة في عملية المساءلة.

من المهم الحفاظ على إرث فريق التحقيق. ويشمل ذلك تخزين السجلات والمحفوظات الإثباتية وغير الإثباتية. ومن هذا المنطلق، تشيد مالطة بالدعم الذي يقدمه الفريق إلى السلطات العراقية في مجال بناء القدرات، ولا سيما الدعم في مجالي المحفوظات والرقمنة، مما يمكن المحاكم الجنائية العراقية من الحفاظ على حيازاتها وتسريع عملها. ونرى أيضا أن التقدم الذي أحرزته وزارة الداخلية في الاقتراب من اكتمال إنشاء وحدة حماية ودعم الشهود يمثل تطورا إيجابيا. وتمشيا مع ذلك التطور، نكرر دعوتنا إلى اعتماد إطار قانوني محلي يمكن من محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية، أي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وينبغي أن تمنع هذه التشريعات تطبيق عقوبة الإعدام وفقا لأفضل ممارسات الأمم المتحدة.

ونرحب أيضا بتنفيذ أنشطة بناء القدرات والتدريب في مجالات أخرى ذات الصلة، بهدف تعزيز التقدم المحرز خلال فترة الولاية وضمان الاستدامة بعد انتهائها. ونشدد بوجه خاص على تدريب منظمات المجتمع المدني المعنية بشأن النهج الواعية بآثار الصدمات وإدارة المشاكل وحماية الشهود.

وأود أيضا أن أشير إلى المعلومات الواردة في التقرير عن الجرائم التي جرى التحقيق فيها. ونلاحظ أن نوع الجنس والعمر كانا عاملين رئيسيين في تحديد الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد الضحايا المستهدفين. ومما يثير القلق على نحو خاص الجرائم المرتكبة ضد الطائفة الأيزيدية، بما فيها القتل والاغتصاب والعنف الجنسي والتعذيب والاسترقاق والاستعباد الجنسي وتجنيد الأطفال في جماعة مسلحة. ويجب أن نتذكر قصصهم ونستحضر ذكريات الضحايا الذين لقوا حتفهم. إنها الأساس لضمان المساءلة عن جرائم داعش، وهي عملية تكون فيها الحقيقة ضرورية.

في الختام، أكرر التأكيد على أن عمل فريق التحقيق يشكل مثالا هاما على الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد البلدان الخارجة من النزاع في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والأمن. كما أنه يبين كيف يمكن إحراز تقدم من خلال التعاون الفعال مع المؤسسات الوطنية. ولذلك، تؤيد مالطة مرحلة الخفض التدريجي المنظم التي تعالج بالكامل الحاجة إلى التعامل مع الأدلة السرية والحساسة التي يملكها الفريق على النحو المناسب. ونعرب عن تقديرنا لعمل الفريق على مر السنين ومساهمته الهامة في ضمان عدم الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق.

السيدة وو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود، سيدي الرئيس، أن أنضم إلى زملائي في مجلس الأمن في تهنئة

موزامبيق على انتهاء رئاستها الناجحة في أيار/مايو وفي تمنياتي لجمهورية كوريا برئاسة ناجحة لشهر حزيران/يونيه. وأؤكد لكم دعم الولايات المتحدة الكامل.

وأود أن أشكر المستشارة الخاصة بالنيابة، بييرو لوبيز، على إحاطتها الشاملة عن جهود فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من أجل تحقيق المساءلة عن جرائم داعش في العراق. ونعرب عن تقديرنا للتقدم الذي أحرزته منذ توليها ذلك المنصب. ونرحب أيضا بمشاركة ممثل العراق في جلسة اليوم.

لا جدال في أهمية عمل فريق التحقيق. وكما أشار أعضاء آخرون في المجلس، فإننا نقترب من مرور 10 سنوات على بدء داعش في ارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ضد مجموعات في المناطق التي كانت تحت سيطرتها ذات يوم، بما في ذلك ضد اليزيديين والمسيحيين والأكراد والمسلمين الشيعة والأقليات الأخرى، فضلا عن بعض المسلمين السنة. وبعد عقد من الزمن، لا تزال تلك الطوائف تسعى إلى تحقيق العدالة. كما أن الولايات المتحدة تقف إلى جانبهم. ونعتقد أن المساءلة عن تلك الجرائم ستسهم في تحقيق السلام والأمن في العراق والمنطقة.

ويقدم فريق التحقيق دعما واسع النطاق للسلطات العراقية. ويبني قدرات النظام القضائي العراقي ويسهل استخراج الجثث من المقابر الجماعية ويجمع الأدلة ويتعامل مع عائلات الضحايا والناجين ويحلل الأدلة التي تُجمَع من ساحة المعركة للمساعدة في تحديد مرتكبي الفظائع وفهم هيكل تنظيم داعش وعملياته. كما ساهم فريق التحقيق في تحقيق العدالة خارج حدود العراق من خلال دعم الجهود الرامية إلى ضمان محاكمة أعضاء داعش في دولهم الأصلية، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب الذين أعيدوا إلى وطنهم. وينبغي ألا يفلت مرتكبو الجرائم الدولية الجسيمة من قبضة العدالة.

ويجب أن يبذل المجلس كل ما في وسعه لمساعدة العراق في المرحلة الانتقالية لما بعد النزاع بمجرد انتهاء ولاية فريق التحقيق في شهر أيلول/سبتمبر. ويشمل ذلك ضمان نقل الأدلة وغيرها من الحيازات بطريقة تحافظ على قيمتها الإثباتية. كما ينبغي أن يستمر العراق والدول الأعضاء الأخرى في تلقي الدعم لمتابعة المساءلة أينما وُجد الضحايا والجناة. ونحث الدول الأعضاء على مواصلة استخدام الأدلة التي تم جمعها لمحاكمة مواطنيها الذين انضموا إلى تنظيم داعش وارتكبوا جرائم دولية وأعمالا إرهابية.

ونظرا للأهمية الحاسمة لهذا العمل، أوضحت الولايات المتحدة أنها تتوقع خفضا تدريجيا وتصفية لمهام فريق التحقيق على نحو منظم ومدروس. ومن هذا المنطلق، وكما هو مبين في الرسالة المؤرخة كانون الأول/ديسمبر 2023 الموجهة إلى الأمين العام من نائب وزير خارجية العراق (انظر S/2024/53) والتي تم تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن، نرحب بتأكيد حكومة العراق على رغبتها في مشاركة الأدلة مع جميع الدول بعد أن يوقف فريق التحقيق عملياته.

بالإضافة إلى ذلك، تشجع الولايات المتحدة فريق التحقيق على مواصلة العمل مع حكومة العراق لتسليم أكبر قدر ممكن من الأدلة. ويجب أن تكون هذه الجهود متوافقة مع اختصاصات فريق التحقيق وأن تلتزم بمعايير حماية الشهود وأن تضمن الموافقة المستنيرة للشهود. وفي الوقت نفسه، نقر بأن فريق التحقيق لن يتمكن من تسليم جميع أدلته إلى العراق بحلول أيلول/سبتمبر لأسباب مختلفة. لذلك، تدعم الولايات المتحدة ضمان الحفاظ على جميع أدلة فريق التحقيق، سواء كانت بحوزة العراق أو الأمم المتحدة، بطريقة فعالة، مع القدرة التحليلية المناسبة بحيث تظل في متناول سلطات إنفاذ القانون.

وبما أن هذه هي الإحاطة الأخيرة المقررة لفريق التحقيق، تحث الولايات المتحدة أعضاء المجلس على العمل معا لضمان مواصلة جهودنا الجماعية لتحقيق العدالة في جرائم داعش. ونعرب عن استعدادنا للعمل مع أصحاب المصلحة لاستكشاف جميع الخيارات لتحقيق تلك الغاية.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): تود سيراليون أولا أن تغتنم هذه الفرصة لتهنئتكم، سيدي الرئيس، وتهنئة جمهورية كوريا

على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ونؤكد لكم دعمنا الكامل. وعلى نفس المنوال، نشيد بموزامبيق ونهنئها على رئاستها الناجحة للمجلس في شهر أيار/مايو ونعترف بالعمل الهام الذي أنجزته.

فيما يتعلق بجلسة اليوم، أود أيضا أن أشكر السيدة آنا بييرو لوبيز، المستشارة الخاصة بالنيابة ورئيسة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على إحاطتها الشاملة بشأن التقرير الثاني عشر للفريق (انظر S/2024/408). وأرحب بمشاركة ممثل العراق في جلسة اليوم.

بما أن هذا هو بياننا الأول في المجلس بشأن هذا البند من جدول الأعمال، نود أن نشدد على أهمية ضمان المساءلة عن الجرائم الفظيعة ووضع حد للإفلات من العقاب. لذلك، نعرب عن دعمنا القوي لعمل فريق التحقيق. ونلتزم بإعطاء الأولوية لجهود المساءلة طوال فترة وجودنا في المجلس ونشيد بالجهود التي يبذلها فريق التحقيق منذ بدء ولايته في عام 2017. كما نحيط علما بالتزام العراق بالعمل مع فريق التحقيق.

وترحب سيراليون بالتطورات الإيجابية، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها حكومة العراق للتحقيق في جرائم داعش في العراق وتوثيقها ومساءلة التنظيم وضمان العدالة للضحايا والمجتمع ككل. كما نحث الحكومة العراقية على مواصلة تنفيذ إصلاحات قوية في قطاعي الأمن والعدل ونتطلع إلى مواصلة جهودها لاعتماد التشريعات الوطنية والآليات التنظيمية المناسبة لضمان سيادة القانون، سواء الآن أو بعد انتهاء ولاية فريق التحقيق.

ووفقا لالتزامنا بالقانون الدولي والمساءلة، نود أن نوضح النقاط الثلاث التالية.

أولا، نحيط علما بالتقييم الذي قدمته المستشارة الخاصة بالنيابة فيما يتعلق بخطط الخفض التدريجي والتصفية ونشيد بفريق التحقيق على جهوده في توثيق الجرائم البشعة المرتكبة في العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتحقيق فيها. وبينما نعرب عن دعمنا لجهود فريق التحقيق، فإننا ندرك أيضا المخاطر المحتملة المرتبطة بعدم معالجة طلبات المساعدة المتبادلة المقدَّمة من السلطات الوطنية التابعة لأطراف ثالثة وتأثيره الكبير المحتمل على التحقيقات والملاحقات القضائية في المستقبل للجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش. ومن الأهمية بمكان التصدي لهذه التحديات لضمان ملاحقة داعش على الجرائم التي ارتكبها وفقا للقانون الدولي وسيادة القانون.

ثانيا، المساءلة والعدالة ضروريتان أيضا لمنع الفظائع وإرساء السلام الدائم. ونثني على فريق التحقيق لتحقيقه في الجرائم التي ارتكبها داعش في العراق وتوثيقها ونحث الحكومة العراقية على اعتماد التشريعات الوطنية ذات الصلة لضمان الالتزام بسيادة القانون بعد انتهاء ولاية فريق التحقيق. ونؤمن إيمانا راسخا بأن آليات المساءلة مثل فريق التحقيق توفر إرثا من الشفافية والثقة والاستقرار، مما يؤدي في النهاية إلى مجتمعات أكثر سلاما وازدهارا. ويجب أن تواصل حكومة العراق جهودها لإسماع صوت ضحايا داعش، بمن فيهم النساء والأطفال الذين تعرضوا للعنف الجنسي المروع.

ثالثا، نرحب أيضا بآراء وتقييم المستشارة الخاصة بالنيابة والفريق. ونلاحظ أنه بالتنفيذ السليم والمنظم والمتسق لتلك الخطة، سينفذ فريق التحقيق ولايته بنجاح بحلول أيلول/سبتمبر، عندما تنتهي الولاية.

ويعد المستودع الموحد لجميع الأدلة الرقمية التي جمعها فريق التحقيق تطورا جدير بالترحيب. ويجب أن تتاح لحكومة العراق والأطراف المهتمة والدول الأعضاء الأخرى إمكانية الوصول إلى ذلك المستودع الرقمي، مسترشدة بالمعايير القائمة لسياسات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها والقانون الدولي ذي الصلة والقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة بتبادل الأدلة. وفي ذلك الصدد، نشيد بالتعاون الشفاف للفريق مع حكومة العراق وإدارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأصحاب المصلحة، مع التشديد على أهمية توثيق كل من المواد الإثباتية وغير الإثباتية وحفظها وإدارتها. يجب أن يسترشد تخزين وحفظ مواد فريق التحقيق فيما بعد انتهاء ولاية الفريق بالأنظمة التي تم وضعها لا للحفاظ على سلامة الأدلة فحسب ولكن أيضا لحماية الضحايا ومقدمي المعلومات الذين قدموا الحقائق والتفاصيل بشجاعة

أثناء التحقيق. ويجب على فريق التحقيق أيضا أن يوفر للسلطات العراقية التدريب الكافي في هذا الصدد.

ونشدد على أهمية التعاون الإقليمي والدولي لتيسير إحراز تقدم في العراق وكذلك تقديم مرتكبي الجرائم المختلفة إلى العدالة. وهناك حاجة أيضا إلى مبادرات طويلة الأجل لتعزيز المصالحة والحيلولة دون حدوث أعمال عنف في المستقبل. ويمكننا استخدام جهود فريق التحقيق في العراق للدعوة لاتخاذ تدابير مساءلة مستقبلا في حالات أخرى حسب الاقتضاء.

إن الدروس المستفادة من عمليات فريق التحقيق في العراق بالغة الأهمية فيما ينتقل البلد من النزاع إلى الاستقرار والازدهار. لقد اضطلع فريق التحقيق بدور أساسي في التنقيب عن المقابر الجماعية وجمع الأدلة وتوثيقها ومساءلة أعضاء داعش على الجرائم المرتكبة ضد مختلف المجموعات في العراق والبلدان المجاورة. وبالنظر إلى ذلك، يجب على الحكومة العراقية السعي لتحقيق العدالة والمساءلة عن التجاوزات التاريخية مع تعزيز الإصلاحات القانونية والبنية التحتية القضائية. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة الميداني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أن يواصل التعاون مع الحكومة العراقية بشأن تطوير الهياكل الأساسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الختام، تسببت آثار الإرهاب في العراق والبلدان المجاورة في أضرار جسيمة، مع تحمل النساء والأطفال وطأة المعاناة. ومع ذلك، يجب على العراقيين التطلع إلى الأمام ومواصلة التزامهم الثابت ببناء دولة آمنة ومأمونة ومستقرة.

السيدة تشاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود بداية أن أهنئ موزامبيق على رئاستها الناجحة في أيار/مايو وأن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم سويسرا الكامل لولايتكم في حزيران/يونيه.

وأود أن أرحب بالسيدة آنا بييرو لوبيس، المستشارة الخاصة بالنيابة، وأتمنى لها النجاح في هذه الفترة الحاسمة الأهمية. وأرحب أيضا بمشاركة ممثل العراق.

وأود أن أدلي بملاحظتين رئيسيتين.

أولا، يجب أن تظل محنة ضحايا الجرائم التي ارتكبها داعش أولوية مشتركة. وبينما نرحب بالجهود الجارية لتنفيذ خريطة الطريق من أجل إنجاز منظم لولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، نتوقع من العراق، وكذلك جميع الدول الأخرى المعنية، مواصلة كفالة المحاكمة عن جميع الجرائم التي ارتكبها داعش وفقا للقانون الدولي. يجب ألا يؤدي انتهاء ولاية فريق التحقيق إلى إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب. ولذلك تواصل سويسرا دعم عمل فريق التحقيق وعمل نظام عدالة نزيه ملتزم بكفالة العدالة للضحايا وحماية حقوقهم. لقد تعاون أيضا فريق التحقيق مع المجتمع المدني العراقي ونجح في إقامة حوار مهم. ومن المؤسف فقدان نقطة الاتصال تلك لدى انتهاء المهمة.

ثانيا، إن إدارة الأدلة والحفاظ على إرث فريق التحقيق أمران ضروريان. وبالنظر إلى العديد من الإجراءات القانونية التي لن تكتمل قبل انتهاء ولاية فريق التحقيق، يجب علينا ضمان الحفاظ على عمله وعلى استمرار إمكانية الوصول إلى الأدلة التي تم جمعها. لذلك ترحب سويسرا بالتواصل بين فريق التحقيق وقسم إدارة المحفوظات والسجلات في الأمم المتحدة بهدف إنشاء نظام محفوظات محدث. ومن شأن حل مبتكر من هذا القبيل أن يضمن الوصول بشكل دائم إلى الأدلة التي يحتفظ بها فريق التحقيق من أجل مواصلة محاسبة مرتكبي الجرائم من أفراد داعش على مستوى العالم.

وفي هذا الصدد، يجب أن تتاح إمكانية الوصول إلى الأدلة وفقا لسياسات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها. ولذلك، نكرر معارضتنا لتبادل الأدلة في الإجراءات القضائية التي يمكن أن تؤدي إلى عقوبة الإعدام. كما أن سويسرا تعارض عقوبة الإعدام في جميع الظروف، نظرا لتعارضها مع احترام كرامة الإنسان وحقوقه.

وكما يتضح من طلبات المساعدة العديدة المقدمة من الدول الأعضاء، فإن مساهمة فريق التحقيق في جهود المساءلة أمر بالغ

الأهمية. ويجب أيضا تسليط الضوء على عمل الفريق مع الناجين والأسر والمجتمعات المتضررة. ويجب ألا تنسى قصصهم، إلى جانب ذكرى الضحايا الذين لقوا حتفهم. لذلك نؤيد استمرار التعاون بين العراق وفريق التحقيق في المرحلة النهائية لإيجاد حلول دائمة لضمان استمرار ملاحقة الجرائم التي ارتكبها داعش في العراق وأماكن أخرى.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة موزامبيق على رئاستها الناجحة في شهر أيار/مايو الصعب. كما أننا نتطلع بشدة إلى العمل مع أقرب جيراننا، جمهورية كوريا، تحقيقا لشهر حزيران/يونيه مثمر، تحت رئاستها. ونؤكد لها دعمنا الكامل.

وأشكر السيدة آنا بييرو لوبيس، المستشارة الخاصة والرئيسة بالنيابة لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على إحاطتها. وأرحب بممثل العراق في هذه الجلسة.

قرر مجلس الأمن، من خلال قراره 2697 (2023)، تمديد ولاية فريق التحقيق حتى 17 أيلول/سبتمبر فقط. ونذكر بأن إنهاء عمله بحلول شهر أيلول/سبتمبر القادم يتماشى مع طلب البلد المضيف، العراق.

وقد أحطنا علما بالتقدم المحرز في توحيد نتائج التحقيق وتقديمها، وهو ما أبرزه تقرير المستشارة الخاصة بالنيابة (انظر S/2024/408). وفيما يتعلق بالتحقيقات التي تجريها ست من وحدات التحقيق الميدانية واثنتان من وحدات التحقيق المواضيعية، من المؤسف أن نرى أن بعض التحقيقات ستظل غير مكتملة بسبب انتهاء الولاية أو ضرورة ترتيب الأولويات. ومع ذلك، فإننا نشيد بعمل فريق التحقيق منذ تجديد الولاية الأخير. نحن نفهم أن فريق التحقيق قد سعى جاهدا قدر الاستطاعة لاستكمال نتائج التحقيقات لتسليمها إلى السلطات العراقية المختصة في فترة زمنية أقصر بكثير مما كان متوقعا في السابق.

ومن المشجع أن نعلم أن عملية الخفض التدريجي لفريق التحقيق وتصفيته تمضي بخطى ثابتة وأن الفريق ملتزم بالتخطيط الشفاف والتعاون الأكثر فعالية مع حكومة العراق. وعلى وجه الخصوص، إن ترسيخ التفاهم بين الحكومة وفريق التحقيق بشأن التعامل مع الأدلة والمواد الأخرى تطور إيجابي. ونأمل أن يستمر ذلك حتى انتهاء ولاية الفريق.

لقد ساهم فريق التحقيق بشكل كبير، منذ تشكيله في عام 2017، في ضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومع اقتراب موعد إنهاء عمل فريق التحقيق، يجب الحفاظ على إرثه الذي يخدم هذا الغرض والمضي به قدما بشكل صحيح. ويشارك الفريق بقوة في جمع نسخ من الأدلة الأصلية وغيرها من المواد التي يمكن استخدامها في الإجراءات القانونية في المستقبل. ولذلك، يجب مناقشة الطرائق المتبعة فيما يتعلق بهذه المحفوظات مناقشة مستفيضة بين أصحاب المصلحة. ونحن أيضا مستعدون للمشاركة البناءة في تلك المناقشة.

ختاماً، وإذ نشير إلى المساهمات التي قدمها فريق التحقيق أيضاً في تعافي الناجين وأسر الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة، نود أن نعرب عن تقديرنا الكبير للتفاني الذي أبداه الفريق طوال فترة ولايته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أود أولا أن أشكر المستشارة الخاصة بالنيابة على إحاطتها وأن أرحب بممثل العراق في هذه القاعة.

إننا جميعا متحدون في الاتفاق على أن الجناة من تنظيم داعش يجب أن يخضعوا للمساءلة الجنائية عن جرائمهم البشعة في العراق ودول أخرى. وانطلاقاً من الالتزام المشترك بالسعي لتحقيق العدالة والمساءلة، فقد اتخذنا القرار 2379 (2017) بناءً على طلب الحكومة العراقية. وتشيد جمهورية كوريا بالسعي الدؤوب لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من أجل تحقيق العدالة القائمة على الأدلة والتي تثبت الحقيقة وتلبي طلبات الضحايا في العراق.

ومن أجل الحفاظ على إرث فريق التحقيق، الذي أرسى بشكل جدير بالثناء الأساس اللازم لضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها

تنظيم داعش، سواء في العراق أو في جميع أنحاء العالم، أود التأكيد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، نكرر التأكيد على أهمية التعاون بين العراق وفريق التحقيق. ويشمل ذلك تقديم المساعدة في بناء قدرات النظام القضائي العراقي في مجالات حماية الشهود والاستدلال الرقمي الجنائي والتنقيب عن المقابر الجماعية. وعلى هذا النحو، تدعو جمهورية كوريا كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى إطلاق مبادرات مصممة خصيصاً لفترة ما بعد إنهاء عمل فريق التحقيق من أجل مساعدة السلطات العراقية في كفاحها ضد الإرهاب في المستقبل.

ثانيا، يكتسي ضمان تسلسل عمليات مشاركة وتخزين أدلة فريق التحقيق دون انقطاع أهمية كبيرة لكفالة استمرار المساءلة. وعلى وجه الخصوص، فإن كفالة اطّلاع الدول الأخرى على محفوظات فريق التحقيق جزء لا يتجزأ من جهود ضمان المساءلة الجنائية عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن لعناصر داعش الاعتماد على الإفلات من العقاب من خلال الفرار إلى الخارج. وتؤيد جمهورية كوريا دعوات الأعضاء الآخرين إلى إنشاء نظام لتبادل محفوظات فريق التحقيق في الدعاوى القضائية في دول أخرى غير العراق بالتشاور مع الحكومة العراقية.

ثالثًا، ترحب جمهورية كوريا بتركيز فريق التحقيق على الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم ضد الأطفال التي ارتكبها تنظيم داعش. وجمهورية كوريا، باعتبارها من الدول التي تفخر بتوقيعها على بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، تؤكد أهمية حماية المرأة في النزاعات المسلحة وتعزيز دورها الرئيسي ومشاركتها في جميع مراحل عمليات السلام. وبعد انتهاء أعمال فريق التحقيق، فإننا ندعو الحكومة العراقية إلى مواصلة الجهود التي بذلها الفريق، ليس لمعاقبة مرتكبي العنف الجنسي في حالات النزاع فحسب، ولكن أيضا لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب على العنف الجنساني.

يشكل العمل المُعَمَّق والسريع والواسع النطاق الذي اضطلع به فريق التحقيق على مدى السنوات الست الماضية مصدر تفاؤل عالمي لسعينا المشترك لتحقيق العدالة ضد الإرهاب. غير أن سعينا لتحقيق العدالة ضد تنظيم داعش لا يتوقف في أيلول/سبتمبر. فتنظيم داعش ما زال موجودا ويواصل ارتكاب جرائم ونشر الإرهاب. ويجب أن يبعث إرث فريق التحقيق برسالة واضحة إلى أعضاء التنظيم: لقد انتهى عهد إفلاتكم من العقاب.

وتقف جمهورية كوريا بحزم مع حكومة العراق والشعب العراقي لتحقيق العدالة فيما يتعلق بالفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد مرزوق (العراق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس. واسمحوا لي أن ألقي خطابي باللغة العربية.

(تكلم بالعربية)

أبدأ كلمتي بتقديم التهنئة إلى جمهورية كوريا لتوليها رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري، متمنيا لوفدها كل التوفيق والنجاح. كما أهنئ وفد موزامبيق لإدارته الناجحة لأعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو.

أعرب أيضا عن شكري وامتنان حكومة بلدي لجهود الأمم المتحدة بأجهزتها الرئيسة ومكاتبها، عبر قراراتها وتوصياتها ومقرراتها، ولكافة الجهود الدولية التي بُذلت لمساندة العراق في حربه لمكافحة الإرهاب وملاحقة الإرهابيين، مع الأخذ بعين الاعتبار مطالب العراق بخصوص إنهاء عمل فريق التحقيق واستكمال تلك الجهود على المستوى الوطني. ولكونها الإحاطة الأولى بالرئاسة الجديدة للفريق، أشكر السيدة آنا بييرو لوبيس وفريقها لما قدموه من جهود حثيثة وملحوظة خلال هذه الفترة القصيرة، متمنين لهم مواصلة تلك الجهود والتنسيق المشترك مع اللجنة الوطنية التنسيقية لإيجاد الحلول المناسبة للمسائل المتبقية بشأن تسليم الأدلة وحفظها وتخزينها في العراق، وفق ما نص عليه القرار 2697 (2023).

نشيد بما جاء في التقرير الثاني عشر لفريق التحقيق (انظر S/2024/408)، وفي إطار ما استعرضته القائمة بأعمال

المستشار الخاص ورئيسة الفريق بالنيابة، السيدة آنا بييرو لوبيس، في إحاطتها، تنفيذا لقرار مجلس الأمن 2697 (2023)، وما يتعلق بالأنشطة المحرزة المتعلقة بالتخفيض التدريجي للفريق وتصفيته.

وقد أورد التقرير عدة نقاط مهمة عكست مدى الجدية في تنفيذ متطلبات التصفية والإغلاق في أوقاتها المحددة والتقدم المحرز في أنشطة الفريق ووصوله إلى هذه المراحل من العمل في العراق من خلال المشاركة والتعاون مع حكومة بلدي وتحقيق المساءلة والعدالة وتقديم الدعم والتدريب للفريق الوطني العراقي الذي تم تشكيله ليتسلم مهام وإرث الفريق بعد انتهاء أعمال الغلق.

إن موقف حكومة العراق من الإرهاب كان ولا يزال يكمن في اتخاذ ودعم الإجراءات الرامية إلى استئصال تلك الآفة الخطيرة، إذ تعمل حكومة بلدي على بناء القدرات الوطنية لطواقمها العاملة في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز النظام القضائي بما ينسجم مع مبادئ حقوق الإنسان واحترام التزامات العراق الدولية، وكما نص عليه الدستور العراقي، واتخاذ الاستعدادات القانونية اللازمة لاستخدام الأدلة التي سيستلمها العراق من فريق التحقيق أمام المحاكم الوطنية. وبما يعزز قدراته الوطنية القانونية والقضائية، فقد تمت القراءة الأولى في مجلس النواب العراقي لمشروع قانون المحكمة الجنائية العراقية لجرائم عناصر تنظيم داعش الإرهابي تمهيدا لتشريعه. وسوف يتكفل هذا المشروع باستخدام الأدلة أمام القضاء العراقي لما ارتكبه عناصر التنظيم من جرائم يمكن تصنيفها بأنها جرائم دولية ضد أبناء الشعب العراقي.

وفي ضوء ما تقدم، نتطلع بهذا الخصوص في نهاية المطاف، وقبل إنهاء إجراءات الغلق، إلى أهمية حصول الجهات القضائية المعنية في العراق على نتائج التحقيقات والأدلة التي قام فريق التحقيق بجمعها في العراق طيلة المدة السابقة طبقا للفترة 39 من قواعد الاختصاص، والتي كلفت فريق التحقيق بموجب ولايته بتقديم المساعدة القانونية المناسبة إلى حكومة العراق وبناء قدراتها لكون الشعب العراقي هو المتضرر الرئيس من أفعال وجرائم تنظيم داعش في العراق. وليكن ذلك محفزا للاستمرار في الكشف عن المزيد من الأدلة على الجرائم الأخرى التي ارتكبها التنظيم الإرهابي والمضي قدما في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأدلة وتخزينها في العراق.

نشير هنا إلى أن حكومة العراق هي التي تمثل الضحايا وذويهم وتأخذ على عاتقها تحقيق سبل الإنصاف للضحايا وتحقيق العدالة. ويضطلع بالدور الرئيس في تحقيق ذلك الجهات القضائية العراقية المختصة التي بذلت وتبذل مساعي كبيرة من أجل تحقيق المساءلة، من خلال مسارات متوازية لتحقيق العدل وسبل الإنصاف ودعم الناجين من الضحايا وذويهم. إن العراق لن يدخر جهدا، وإن طال الوقت وتأخرت الإجراءات، في أن يحقق العدالة ومساءلة كل من تلطخت يده بدماء العراقيين وعلى كل ما ارتكب التنظيم من جرائم. فكما كان القضاء على تنظيم داعش وطرده على يد العراقيين، سيكون الحساب وتحقيق العدل والمساءلة أيضا بيد العراقيين، وفقا لإجراءات قانونية وطنية منصفة وعادلة تتسق مع الفلسفة التشريعية العراقية.

تؤكد حكومة العراق رغبتها واستعدادها لمشاطرة الأدلة مع الدول كافة في مرحلة ما بعد إتمام عملية غلق عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في العراق بحلول نهاية 2024، تلك الأدلة التي يمتلكها العراق والتي سلمها إلى الفريق والأدلة التي أنتجها الفريق وطورها التي سوف تؤول في نهاية المطاف إلى حكومة العراق طبقا لولاية الفريق. يأتي ذلك انطلاقا من موقف العراق الثابت في تحقيق المساءلة على الصعيد الوطني وكذلك مساعدة الدول في تحقيق ذلك، وأن تستمر الجهود الدولية الجماعية في ملاحقة المتورطين والداعمين والممولين لجرائم تنظيم داعش الإرهابي حفاظا على السلم والأمن الدوليين ومواجهة تهديدات الأمن الوطني والعالمي وفق إجراءات الدول الوطنية وعدم توفير ملاذات لأولئك الإرهابيين الذين سنحت لهم الفرصة للهروب خارج العراق.

تؤكد حكومة العراق من جديد التزامها بالتعامل مع فريق التحقيق الدولي وتقديم المساعدة له من خلال اللجنة التنسيقية الوطنية المختصة للمضي قدما بإجراءات التخفيض التدريجي وإنهاء إجراءات الغلق

والتصفية وفقا للاحترام الكامل للسيادة العراقية وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على إقليمه وبحق أبناء شعبه.

نود أن نوضح هنا أيضا أن العراق يراجع الأدلة التي تم استلامها مؤخرا من الفريق. وفي ذات الوقت نتفهم أن رئاسة الفريق الجديدة تواجه مهام كبيرة يتوجب إنجازها في إطار التصفية والإغلاق التدريجي. لذلك، نحث رئيسة الفريق على مواصلة الجهود بخصوص تسليم الأدلة إلى العراق في أقرب وقت ممكن والعمل على وضع آليات لحفظ وتخزين الأدلة في العراق. ونذكر أن مسار التعاون بين العراق والفريق محكوم بإطار قواعد الاختصاص (انظر S/2018/118)، كون أن العراق هو المتلقي الرئيس للأدلة فضلا عن أي مواد أو تحليلات أخرى أنتجها فريق التحقيق.

في الختام، أود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لكم ولأعضاء المجلس الآخرين الموقرين ولجميع الدول الصديقة التي قدمت الدعم لبلدي لمواجهة الإرهاب والسعي إلى إنجاح عمل فريق التحقيق ومساندة العراق في جهوده لتحقيق المساءلة على الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي. كذلك أوجه الشكر والتحية للمستشارين السابقين للفريق، السيد كريم خان والسيد كريستيان ريتشر، اللذين توليا رئاسة الفريق على ما قدماه خلال فترة عملهما في العراق.

رُفِعَت الجلسة الساعة 11/45.